كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، أمام اجتماع الدورة غير العادية لمجلس الجامعة يتطرق فيها إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين [مقتطفات] *

تونس، 1990/7/15

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي،

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

يعقد مجلس الجامعة هذه الدورة الغير العادية، تلبية لطلب دولة فلسطين، بهدف دراسة أهم التطورات التي طرأت على قضية الشعب الفلسطيني، ونضاله في سبيل حقوقه الوطنية الثابتة.

وتنعقد هذه الدورة بعد مؤتمر القمة الاستثنائي في بغداد، الذي أعلن موقفاً عربياً قوياً في مواجهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي، مؤكداً العزم على صيانة هذا الأمن في جميع مجالاته. على أساس سلام شامل ودائم بالشرق الأوسط، وفي إطار تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

ويسعدني أن أرحب، باسمكم جميعاً، بسيادة الرئيس ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، الذي تكرم بمشاركة المجلس الموقر في هذه الدورة العامة ولا شك أن حضوره يضفي أهمية خاصة على أشغال هذه الدورة المخصصة لتدارس التحديات الموجهة إلى شعبنا الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

السيد الرئيس،

منذ انعقاد قمة بغداد، سجلت تحولات بالغة الخطورة، بالنسبة إلى الجهود المبذولة لتحقيق السلام الكفيل باعادة الأمن الاستقرار إلى المنطقة.

فقد تمخضت الأزمة السياسية الاسرائيلية عن قيام حكومة أعلنت تمردها السافر على القانون الدولي، ومعارضتها للمساعي المبذولة من أقرب أصدقائها وحلفائها وتصميمها على تصعيد القمع والارهاب ضد الانتفاضة المجيدة بكل الوسائل، وتكليف أبرز رموز الارهاب الصهيوني بتحمل حقائب وزارية تمكنهم من اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتسريع وتكثيف عمليات الهجرة والاستيطان، في القدس والضفة والقطاع والجولان.

---

* **المصدر:** أخبار جامعة الدول العربية، تونس (1990/7/17).

السيد الرئيس،

بقيام هذه الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وبما تخطط له لضرب الشعب الفلسطيني في حقوقه الوطنية، يزداد الوضع كل يوم تعقيداً.

فقد اتخذت الحكومة الجديدة أقصى التدابير لقمع الانتفاضة. وما القرار الذي اتخذه الكنيست بعدم التحقيق في ما ينسب إلى وزير الحرب السابق من تعليمات للجيش بكسر أعضاء الشبان المتظاهرين، إلا ايذان بالامعان في مثل هذه الأساليب الغير الانسانية.

والمعلومات التي تنشرها المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بليغة الدلالة على مدى تدهور القيم والمبادئ الأخلاقية لدى الأجهزة الأمنية، المدنية منها والعسكرية، في إسرائيل. ومن ذلك ما عرف بعذاب المرحاض والقبر، وغيره من أصناف التعذيب والإذلال للذات البشرية، مما قاسى منه اليهود وغير اليهود في عهد غير بعيد.

ومن أبلغ الشهادات التي أدلي بها في هذ الصدد ما تقوله طبيبة هولندية تدعى ياولين كاتينغ عن قسوة معاملة الجنود الاسرائيليين لأطفال الحجارة. وهي تذكر أن أطفالاً مراهقين، أحياناً لا تتجاوز أعمارهم عشر سنوات، يركلون بالأرجل، ويضربون الضرب المبرح بمؤخرات البنادق، حتى تتكسر أعضاءهم. والطبيبة الهولندية تروي وقائع حصلت في المستشفى الذي عملت به طيلة ستة أشهر في قطاع غزة، حيث يعتدى على الممرضين في حالة قيامهم بوظائفهم، وتعطل سيارات الاسعاف بغرض التفتيش، ويتدخل الطبيب العسكري في أثناء العمليات الجراحية، لا بصفته ملتزماً بميثاق سقراط، ولكن بصفته ممثلاً لجيش الاحتلال. وأفظع واقعة روتها السيدة / كاتينغ ما جرى لطفل فلسطيني في العاشرة من عمره كان بصدد التبنيج، فتدخل الطبيب العسكري بقوة، حاملاً رشاشه، وأرغم الفريق الطبي على إيقاف العملية الجراحية وتسليم الطفل للمباحث العسكرية.

وقد لخص الأمين العام للأمم المتحدة الوضع في الأراضي المحتلة بقوله: "أنه يشكل كارثة مفجعة".

السيد الرئيس،

إن مسؤولية توطين المهاجرين الوافدين بما يزيد على الألف مهاجر كل يوم، اسندت إلى الرجل الذي أظهر كفاءاته الفذة في دوس القوانين وسفك الدماء، وانتهاك الحرمات في سبيل إعلاء كلمة الصهيونية، التي أظهر شارون بكل وضوح أنها ليست كما يدعي البعض حركة لتحرير الانسان، بل هي نزوة أنانية لا تألو جهداً يمكن من إحلال جموع متنافرة من أصفاع ولغات مختلفة محل شعب يقتل أبناؤه، وتستباح مقدساته ويطرد من أراضيه دون أن تلق إسرائيل من

جراء ذلك سوى التنديد اللفظي الذي لا يغير شيئاً من سلوكها ولا يردعها مثقال ذرة عن الامعان في طغيانها.

وشارون نفسه هو الذي أعلن أن إسرائيل تستعد لاستقبال مليون مهاجر من اليهود السوفيات في غضون الثمانية عشر شهراً القادمة.

ولئن تتظاهر السلطة الإسرائيلية بأنها ستوطن المهاجرين في الجليل والنقب فإن ذلك لكي لا تتسع موجة النقمة في بعض البلدان، ضماناً لتدفق المهاجرين، من كل صوب وحدب.

ويصرح شارون بما يدل على ذلك إذ يقول: " ان التصور الاستراتيجي للحكومة الجديدة في خصوص أهمية التوطين اليهودي في كل أرض إسرائيل – ايريتز إسرائيل – لم يتغير".

وأكدت صحيفة – نيويورك تامز – "ان المرشحين للاستيطان في الأراضي المحتلة يخصص لهم مساعدات مالية تفوق نسبتها الاعانات الممنوحة للمهاجرين الآخرين ...".

ولاستيعاب هذه الجموع المتزايدة من المهاجرين، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة قدمها شارون وتقضي باستخدام "قوانين الطوارئ". وهي عبارة تعني بوضوح السماح، من أجل التوطين السريع، بخرق القوانين وانتهاك حقوق الأهالي الفلسطينيين.

ولتمويل هذه العمليات الاستيطانية، تعول إسرائيل – أساساً – على المنظمات اليهودية في أوروبا وخاصة في الولايات المتحدة، لتجمع لها الأموال اللازمة، وتضمن لها القروض التكميلية.

ويلخص شامير سياسته قائلاً: انها تهدف إلى جعل دولة إسرائيل "أكبر وأقوى" والمفهوم من ذلك أنه يريد لإسرائيل أن تكون لا فقط أقوى طاقة عسكرية وبشرية واقتصادية بل أيضاً أكبر مساحة.

وفعلاً فإن حكومة شامير قدمت يوم الاثنين 11 جوان إلى الأحزاب المساندة لها خطة عمل وصفت بأنها بمثابة **ميثاق استعماري**. وقد نشرت هذه الوثيقة في الصحافة. وأهم بنودها تأكيد حق الشعب اليهودي في كامل "أرض إسرائيل – ايريتز إسرائيل، أي أرض فلسطين وما جاورها، وبالتالي حق اليهود في الاستيطان في أي مكان يشاؤون في هذه الأرض.

ويعلق شامير على هذا الموضوع قائلاً في الإعلان الحكومي الذي ألقاه أمام الكنيست: "أن الذين يعارضون الهجرة اليهودية (في أي منطقة من أرض إسرائيل) إنما يعارضون الغاية التي من أجلها انشئت دولة إسرائيل".

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/